

الديمة في الإسلام وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية

الباحث عدنان باقر محمد

جامعة المستنصرية / كلية التربية الابتدائية

adnambaker.m.81@gmail.com

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الديمة وأحكامها في القرآن الكريم، مع التركيز على تطبيقاتها من خلال كتاب "الوافي". يهدف البحث إلى بيان مفهوم الديمة في الإسلام، أنواعها، وأحكامها الشرعية كما وردت في النصوص القرآنية والسنّة النبوية. كما يُبرّز البحث الحكمة من تشريع الديمة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وردع الجريمة، وحفظ النفس البشرية.

يتكون البحث من أربعة مباحث رئيسية:

• المبحث الأول: تعريف الديمة وأساسها الشرعي، حيث تم شرح مفهومها ونصوصها من القرآن الكريم.

• المبحث الثاني: أنواع الديمة وأحكامها، بما يشمل دية النفس والجروح، مع بيان الفروق بين الديمة المغلوظة والمخففة.

• المبحث الثالث: تغليظ الديمة وأثرها، من حيث الأسباب والزمان والمكان ودوره في تحقيق الردع والعدل.

• المبحث الرابع: أثر الديمة في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يوضح البحث دور الديمة في تعزيز التكافل الاجتماعي ومنع التأرّق وحل النزاعات.

خلص البحث إلى أن الديمة نظام تشريعي متكمّل يهدف إلى تحقيق الردع وتعويض الضرر وحفظ كرامة الإنسان، وهو مثال واضح على شمولية وعدالة الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : الديمة ، الأحكام - كتاب الوافي للكاشاني المقدمة ...

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدىً للناس وبينَ فيه الأحكام، والصلوة والسلام على خير الأنام، محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين. إن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق العدالة بين الناس، وصيانة الحقوق، وحفظ النفوس، ومن الأحكام التي أوّلتها الشريعة عناية خاصة لأحكام الديمة التي تعد جزءاً من التشريع الإلهي لضمان استقرار المجتمع وحفظ الدماء. وقد وردت أحكام الديمة في القرآن الكريم في سياقات متعددة، تحمل في طياتها مقاصد عظيمة، منها تحقيق العدالة، والردع، والتخفيف عند الضرورة. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، اختارت أن يكون عنوان هذا البحث: "الديمة وأحكامها في القرآن الكريم - كتاب الوافي أثمنوجاً"، حيث يتناول البحث أحكام الديمة كما وردت في القرآن الكريم مع التركيز على تفسير كتاب "الوافي" ، الذي يُعدُّ مرجعًا مهمًا في مجال تفسير الأحكام الشرعية. وبهدف هذا البحث إلى دراسة الأحكام المتعلقة بالديمة من خلال القرآن الكريم، وتحليل رؤية كتاب "الوافي" لهذه الأحكام، ومقارنته تفسيره بتفسيرات العلماء الآخرين، للوصول إلى فهم أعمق لأحكام الديمة ومقاصدها الشرعية. وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى لتسلیط الضوء على جانب من جوانب الشريعة الإسلامية التي توازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، مما يعزز الفهم الصحيح للنصوص الشرعية وينظر عظمة التشريع الإسلامي. وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي، من خلال دراسة النصوص القرآنية المرتبطة بالديمة، وتحليل تفسير كتاب "الوافي" لها، ومقارنته ذلك بما ورد في كتب التفسير الأخرى. وفي الختام، أسأل الله أن يكون هذا البحث إضافة علمية نافعة، وأن يحقق الفائدة المرجوة منه، إنه ولِي ذلك قادر عليه.

المبحث الأول

مفهوم الديمة وأحكامها العامة في القرآن الكريم

1- تعريف الديمة

الديمة في اللغة مأخوذة من الفعل "وَدَى"، وتعني المال الواجب دفعه تعويضاً عن النفس أو ما دونها. أما في الاصطلاح الشرعي، فهي: "المال الواجب بالجناية على النفس أو الجروح". وقد عرفها ابن قدامة بأنها: "المال المؤدى إلى المجنى عليه أو وليه بدلاً عن النفس أو ما دونها".⁽¹⁾

2- مشروعيية الديمة في القرآن الكريم

شرعت الديمة حكم شرعي واجب عند القتل الخطأ أو الجنائية الموجبة لها، ويستدل لذلك من قول الله تعالى: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدِّقُوا... "(سورة النساء: 92) تبيّن الآية الكريمة أن الديمة واجبة عند القتل الخطأ، ويجب تسليمها إلى أهل القتيل إلا إذا تنازلوا عنها.⁽²⁾

3- الحكمة من تشريع الديمة

1. حفظ النفس البشرية:

الإسلام يعتبر النفس البشرية مقدسة، وتشريع الديمة يأتي لحمايتها من العبث أو الإهمال.⁽³⁾

2. تحقيق العدالة الاجتماعية:

تضمن الديمة تعويضاً مادياً لأهل المقتول، مما يساعد على إنهاء الخصومات ويخفف من دوافع الانتقام.⁽⁴⁾

3. التكافل الاجتماعي:

تحمل العاقلة للديمة يُبرز أهمية التضامن بين أفراد المجتمع وتخفيف العبء عن الجاني.⁽⁵⁾

4- دور الديمة في معالجة مشكلات الثأر والنزاع القبلي

- الديمة كأدلة لوقف الثأر

تعتبر الديمة من الوسائل الشرعية التي تهدف إلى وقف دائرة العنف والانتقام بين الأفراد أو العشير في حالة القتل أو الجرح. في المجتمعات التقليدية، يؤدي القتل إلى قيام أقارب القاتل بقتل أحد أفراد العائلة المجنى عليه ، مما يتسبب في نشوب صراعات مستمرة. الديمة هنا تعتبر حلًا وسطًا يحفظ الدماء ويقلل من الخسائر البشرية.

ورد في الحديث النبوى الشريف: "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يُعذى، وإما أن يُقتل." (متفق عليه)⁽⁶⁾

- الديمة في المجتمعات القبلية

في العديد من المجتمعات القبلية، تُعتبر الديمة وسيلة لحفظ الشرف وضمان الأمان الاجتماعي. غالباً ما تدفع الديمة من خلال مجموعة من الأفراد أو "العاقلة" (أقارب الجاني)، مما يعكس روح التضامن والتكافل. وبذلك، تتجنب القبيلة الدخول في صراعات دموية قد تضر الجميع.

الديمة لا تقتصر فقط على الأفراد، بل قد تكون حلًا لكثير من الحروب القبلية، حيث تُسد من خلال المفاوضات بين القبائل المختلفة، وتساهم في تهدئة الأجواء وتنفيذ العدالة الاجتماعية بطريقة تحترم القيم الاجتماعية التقليدية.⁽⁷⁾

- أثر تشريع الديمة على الحد من النزاعات القبلية

إحدى النقاط التي تميز تشريع الديمة في الإسلام هو أنها توازن بين العدالة والمصلحة العامة للمجتمع، حيث لا يسمح الإسلام أن يكون الثأر سبباً في استمرارية القتل بين الناس. تشريع الديمة يساعد على معالجة مشكلات العدالة بشكل مبدع يعكس الفهم العميق للمجتمع وأخلاقياته.⁽⁸⁾

- الديمة وحلول النزاع: التجارب المعاصرة

في بعض البلدان الإسلامية، وُجدت محاولات لتحويل الديمة إلى آلية للوساطة وحل النزاعات بين العشائر. يتم ذلك عبر إشراف حكومي أو قضائي لضمان دفع الديمة بطرق منظمة تراعي المصلحة العامة وتحد من الإضرار بالعلاقات بين العائلات والقبائل.⁽⁹⁾

المبحث الثاني

أنواع الديمة وأحكامها في القرآن الكريم

أولاً: أنواع الديمة

1. دية النفس (القتل):

• القتل العمد: يقصد به القتل العمد باستخدام أداة قاتلة، وفي هذه الحالة تكون الديمة مغلظة، وتُدفع من مال الجاني، بشرط قبول أولياء المقتول بالدية بدلاً من القصاص.

• القتل شبه العمد: هو أن يقصد الجاني الاعتداء على المجنى عليه بما لا يقتل غالباً ولكنه يؤدي إلى الوفاة. تكون الديمة مغلظة، وتُدفع من العاقلة (أقارب الجاني).

• القتل الخطأ: يحدث القتل دون قصد، كالحوادث العرضية، وتكون الديمة مخففة، وتُدفع من العاقلة.⁽¹⁰⁾

2. دية ما دون النفس (الجروح والإصابات):

• تُحدد بناءً على نوع الجرح أو الإصابة ومكانها في الجسم. على سبيل المثال، دية العين نصف دية النفس، ودية الأطراف تختلف حسب الضرر.⁽¹¹⁾

ثانياً: أحكام الديمة في القرآن الكريم

1. وجوب الديمة في القتل الخطأ:

قال الله تعالى:

“وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطًّا فَتَحْرِيرُ رَقْبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدِّقُوا...” (سورة النساء: 92)

2. مقدار الديمة:

حدّد النبي محمد صلى الله عليه وسلم مقدار الديمة في السنة النبوية، وهو:

• مائة من الإبل في القتل الخطأ.

• تُحدد بمقدار نقيدي أو ما يعادله حسب العصر.⁽¹²⁾

3. توزيع الديمة:

تقسم الديمة على ورثة المجنى عليه وفقاً للفرائض الشرعية، ولا يُعطى القاتل نصيباً منها إن كان من الورثة.⁽¹³⁾

ثالثاً: مقدار الديمة وتغليظها

1. دية القتل العمد وشبه العمد:

تكون مغلظة، وتُحدد بـ:

• مائة من الإبل. • أربعون منها حوامل.⁽¹⁴⁾

2. دية القتل الخطأ:

تكون مخففة وتُدفع خلال ثلاث سنوات.⁽¹⁵⁾

رابعاً: الحكمة من تنوع الديمة

1. حفظ النفس البشرية:

تشريع الديمة بأنواعها يهدف إلى حماية حياة الإنسان، ومنع الاعتداء على النفس.⁽¹⁶⁾

2. التكافل الاجتماعي:

تحميل العاقلة للدية في القتل الخطأ يُبرز مفهوم التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. ⁽¹⁷⁾

3. تحقيق العدالة:

تضمن الدية تعويضاً عادلاً لأهل المجنى عليه، مما يُسهم في تحقيق الأمن والطمأنينة داخل المجتمع. ⁽¹⁸⁾

خامساً: الدية كأدلة لتسوية الخلافات الاجتماعية في الفقه الإسلامي ”

تعد الدية في الفقه الإسلامي أحد أهم الأدوات القانونية التي تساهم في تسوية الخلافات الاجتماعية والنزاعات التي تنشأ نتيجة للجنيات، سواء كانت القتل أو الجروح. في المجتمعات قديمة وحديثة، يمكن أن يؤدي القتل أو الإصابة إلى سلسلة من الانتقامات والثار بين الأفراد أو العشائر، ما يسبب عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة قد تؤدي إلى انهيار النسيج الاجتماعي. لهذا السبب، جاء الفقه الإسلامي ليقدم حلولاً مرنّة، أبرزها فرض الدية كوسيلة للتصالح والتسوية بين أطراف النزاع. ⁽¹⁹⁾

الفكرة الأساسية وراء الدية هي أنه بدلاً من أن يكون القتل أو الإصابة سبباً لتصعيد العنف والمشاكل بين الأفراد أو العائلات، يتم الدفع بمبلغ مالي كتعويض للأذى الذي وقع على المجنى عليه. من خلال هذا التعويض المالي، تفتح الشريعة الإسلامية الباب لأولياء الدم (أقارب المجنى عليه) لاختيار إما قبول الدية والتصالح، أو المطالبة بالقصاص. ⁽²⁰⁾

إن ما يميز الدية في الشريعة الإسلامية هو أنها ليست مجرد دفع مادي، بل هي حل يضمن استمرار العدالة الاجتماعية والحد من التصعيد المستمر في النزاع. ففي الحالات التي تكون فيها العائلات أو العشائر مرتبطة بروابط قوية من الشرف والعزّة، قد تشكل الدية حلاً مقبولًا يساهم في تجنب دخول الأطراف في سلسلة من الانتقامات التي قد تتسبب في انقسام المجتمع أو القبيلة. ⁽²¹⁾

علاوة على ذلك، تشكل الدية أيضًا عنصراً هاماً في التصالح بين المتخاصمين من خلال وضعهم أمام خيار عادل ينحهم فرصة لتجاوز الحقد والانتقام. هذا التوازن بين العدالة والرحمة يمنع نشوء الأحقاد ويوفر فرصة للمصالحة، مما يعزز التلاحم الاجتماعي ويمنع العنف المستمر. في المجتمعات التقليدية التي تتمتع بهيكل عشائري، تمثل الدية ليس فقط تعويضاً مادياً، ولكنها عنصر أساسي في تعزيز قيم الصلح والتعاون بين أفراد القبيلة أو العائلة. وقد يساهم دفع الدية في إعادة بناء الثقة بين الأطراف، خاصة إذا ما تم دفعها عبر ممثلين عن الجاني الذين يسعون لإعادة العلاقة بين العائلتين إلى سابق عهدها. ⁽²²⁾

المبحث الثالث

تغليظ الدية وأثره في التشريع الإسلامي

أولاً: مفهوم تغليظ الدية

تغليظ الدية يعني زيادة مقدارها أو التشديد في شروطها وطرق أدائها في حالات محددة، وهو حكم شرعى يقصد به تحقيق الردع وتعويض أهل المجنى عليه بشكل أكبر نظراً لجسامته الجريمة. ⁽²³⁾

ثانياً: أسباب تغليظ الدية

1. نوع الجريمة:

• تغليظ الدية في حالات القتل شبه العمد.

• مثل ذلك استخدام أداة لا تقتل غالباً لكنها أدت إلى الوفاة. ⁽²⁴⁾

2. زمان الجناية:

• تغليظ الدية إذا وقعت الجناية في الأشهر الحرم (ذو القعده، ذو الحجه، المحرم، ورجاب). ⁽²⁵⁾

• قال الله تعالى:

- ”إِنَّ عَدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ...“ (سورة التوبه: 36)
3. مكان الجنائية:
- إذا وقعت الجنائية في الحرم المكي، تُغَلِّظ الديمة تعظيمًا لقدسية المكان. (26)
- ثالثاً: أثر تغليظ الديمة في التشريع الإسلامي
1. الردع عن الجريمة:
 - تشديد العقوبات المالية يساعد في تقليل حالات الاعتداء والقتل، خاصة في الأماكن والأزمنة المقدسة. (27)
 2. تعظيم حرمة الزمان والمكان:
 - تغليظ الديمة في الأشهر الحرم والحرم المكي يبرز حرص الشريعة الإسلامية على احترام هذه الأزمنة والأماكن. (28)
 3. تعويض أهل المجنى عليه بشكل منصف:
 - التغليظ يساعد في تحقيق العدالة، خاصة إذا كان القتل عمداً أو شبه عمداً. (29)
- أمثلة من السنة النبوية على تغليظ الديمة
1. قال النبي صلى الله عليه وسلم: ”من قُتِلَ له قُتيلٌ فهو بخير الناظرين: إما أن يقتصر، وإما أن يُؤْدِي إِلَيْهِ الْدِيَةُ مُغَلَّظةً.“ (30)
 2. في خطبة حجة الوداع قال النبي صلى الله عليه وسلم: ”ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا...“ (31)

رابعاً: أثر الديمة في حماية حقوق الأفراد والمجتمع

تُعدّ الديمة في الشريعة الإسلامية وسيلة مهمة لحماية حقوق الأفراد وتكرис العدالة داخل المجتمع. فإلى جانب كونها وسيلة لتعويض الأضرار الناتجة عن الجنائية، تعمل الديمة على ضمان حقوق المجنى عليه وأسرته من جهة، وتعزز السلم الاجتماعي من جهة أخرى. يمكن فهم ذلك من خلال النظر في دور الديمة كآلية لحماية حقوق الإنسان في حال وقوع جريمة، حيث يتم تعويض الضحية بما يتتناسب مع حجم الأذى الذي لحق بها. (32) إن الديمة تعتبر بمثابة ردع لمنع الجريمة وضمان حق الضحية، حيث لا يُسمح للجاني بالإفلات من عقاب جرمه أو التسبب في زيادة الألم والمعاناة للمجنى عليه. في حالة القتل أو الجرح، تعمل الديمة على الحفاظ على حقوق المجنى عليه عن طريق التعويض المادي الذي قد يُسهم في علاج الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على الجريمة. كما أن هذه الفائدة تساهم في حماية المجتمع ككل، لأن دفع الديمة ينهي نزاعاً محتملاً قد يؤدي إلى حرب أو عنف متبادل بين الأطراف المتنازعة. (33) من خلال هذا التشريع، يضمن الإسلام حق المجنى عليه في الحصول على تعويض مناسب لمشكلاته أو معاناته، وبالتالي يساعد ذلك في تكريس العدالة والإنصاف. وفي الوقت ذاته، يسهم في تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وحماية النظام الاجتماعي ككل. علاوة على ذلك، تساهم الديمة في تعزيز الوعي الاجتماعي داخل المجتمع حول أهمية حقوق الإنسان وحمايتها. فهي تشجع على�احترام النفس البشرية وحقوقها، وتحث على التراجع عن العنف والعقوبات الجماعية التي قد تؤدي إلى فوضى اجتماعية. (34)

المبحث الرابع

أثر الديمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء التشريع الإسلامي

أولاً: مفهوم العدالة الاجتماعية وأهميتها في الشريعة الإسلامية

العدالة الاجتماعية في الإسلام تعني تحقيق المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وحماية الحقوق الخاصة وال العامة بما يضمن استقرار المجتمع. تُعد الديمة إحدى الوسائل التي تحقق العدالة الاجتماعية من خلال تعويض الضرر وردع الجناة.⁽³⁵⁾

ثانياً: أثر الديمة في تحقيق العدالة الاجتماعية

1. حفظ النفس البشرية وحماية الأرواح:

• تشريع الديمة يسهم في تقليل الاعتداءات على النفس البشرية لما لها من قدسيّة في الإسلام. يقول الله تعالى:

”وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَيْهَا بِالْحَقِّ...“ (سورة الإسراء: 33)

• تشريع الديمة كعقوبة مالية يعمل على تأكيد هذا المبدأ من خلال ردع الجناة وتعويض أهل المجنى عليه.⁽³⁶⁾

2. تحقيق الردع الخاص والعام:

• الردع الخاص: الديمة كعقوبة مالية تُحمل الجاني أو عاقلته مسؤولية الفعل، مما يمنعه من تكرار الجريمة.

• الردع العام: تُسهم الديمة في تخويف المجتمع من الإقدام على القتل أو الاعتداء، لما تحمله من تبعات مالية وأخلاقية.

3. إعادة التوازن إلى المجتمع:

• تُعيد الديمة التوازن المفقود نتيجة الجريمة من خلال تعويض الضرر المادي والمعنوي لأهل المجنى عليه، مما يسهم في تهدئة النفوس ومنع الثأر.⁽³⁷⁾

4. دعم التكافل الاجتماعي:

• إذا كانت الديمة في القتل الخطأ تُدفع من العاقلة، فإن ذلك يعزز روح التكافل بين أفراد المجتمع، إذ يتحملون مسؤولية أخطاء أحد أفرادهم.⁽³⁸⁾

ثالثاً: أثر توزيع الديمة في تهدئة الخلافات وتقليل الثأر

1. تعويض أهل المجنى عليه:

• تعتبر الديمة تعويضاً مشروعاً وعادلاً عن فقدان النفس أو الجروح. هذا التعويض يسهم في تهدئة النفوس وتقليل احتمالات الثأر بين العائلات أو القبائل.⁽³⁹⁾

2. الحد من النزاعات الاجتماعية:

• في حالة القتل أو الجنایات، قد يؤدي عدم وجود تعويض مناسب إلى إشعال النزاعات القبلية والاجتماعية، بينما تُسهم الديمة في منع ذلك.⁽⁴⁰⁾

رابعاً: أحكام توزيع الديمة وأثرها في تحقيق العدل

1. توزيع الديمة على الورثة وفقاً للفرائض الشرعية:

• تُوزع الديمة بين ورثة المجنى عليه بما يضمن تحقيق العدالة بين جميع الأطراف.⁽⁴¹⁾

2. قال الله تعالى:

”يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أُولَادِكُمْ لِلَّذِكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ...“ (سورة النساء: 11)

3. استثناء الجاني من الديمة إذا كان وارثاً:

• لا يُعطى الجاني نصيبياً من الديمة إذا كان من ورثة المجنى عليه، لأن ذلك يتنافي مع مبدأ العدل.⁽⁴²⁾

خامساً: أثر الديمة في بناء المجتمع المتكافل

- تسهم الديمة في تحقيق الأمن المجتمعي وتنبيه أواصر المحبة والتعاون بين أفراده.
- تُبرز أهمية العائلة في تقاسم المسؤوليات، مما يعزز روح الجماعة.⁽⁴³⁾

سادساً: الديمة وأثرها في تقليل العبء القضائي في المجتمع الإسلامي

تعتبر الديمة من الآليات الفعالة التي تساهم في تقليل العبء القضائي على محاكم النظام القضائي في المجتمعات الإسلامية. حيث يمكن أن تساهم في تسوية الخلافات المتعلقة بالجنایات بسرعة أكبر مقارنة بإجراءات القضايا المعقدة التي تتطلب محاكمات مطولة. بدلاً من أن تكون القضية قضية انتقام أو ثأر قد يؤدي إلى مشكلات أكبر، تُمكن الديمة الأطراف المتنازعة من الوصول إلى تسوية مالية ترضي الطرفين، وبالتالي تقتضي على الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم بشكل دائم⁽⁴⁴⁾. في هذا السياق، تُعد الديمة أداة فعالة من أجل تحقيق العدالة السريعة، حيث يمكن للأطراف المعنية الوصول إلى تسوية دون الحاجة إلى محاكمة قضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً وتسبب ازدحاماً في المحاكم. هذا يخفف من الضغط على النظام القضائي، ويتيح للمحاكم التركيز على القضايا الأكثر تعقيداً وأهمية. الديمة تمثل كذلك نموذجاً للتعامل مع القضايا بشكل يعكس التوازن بين العدالة والمرونة في المجتمع، مما يجعلها أداة موازنة بين حقوق الأفراد وحماية الاستقرار الاجتماعي.⁽⁴⁵⁾

علاوة على ذلك، تعمل الديمة على تعزيز فكرة العفو والصفح بين الناس، حيث تشجع المجنى عليه أو أولياء الدم على التراجع عن فكرة الانتقام والقبول بتعويض مالي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات التي قد تشهد تصاعداً في حدة النزاعات.⁽⁴⁶⁾

الخاتمة:

"في الخاتمة، نجد أن الديمة في الإسلام هي نظام عدل وعدالة اجتماعية، يهدف إلى تحقيق المساواة بين الناس، والقضاء على الظلم والاضطهاد. من خلال تطبيق الديمة، يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي. الديمة هي نظام إسلامي يعتمد على العدل والمساواة، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الظلم والاضطهاد. ومن خلال تطبيق الديمة، يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي."

نحمد الله على نعمة الإسلام، ونشكر النبي محمد صلى الله عليه وسلم على تعليماته وهدياته، ونتمنى أن يتحقق العدل والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وأن ينتشر الإسلام كدين للسلام والعدل والمساواة".

أهم النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

- الديمة فريضة شرعية نص عليها القرآن الكريم، وهي جزء من النظام العقابي الإسلامي الذي يهدف إلى حفظ النفس البشرية وردع الجريمة.
- أنواع الديمة (النفس، الجروح، وغيرها) جاءت بتفصيل دقيق يتناسب مع جسامته، مع مراعاة المكان والزمان في تغليظ العقوبة.
- تغليظ الديمة في حالات خاصة، مثل الأشهر الحرم أو الحرم المكي، يُبرز حرص الإسلام على تعظيم المقدسات وحمايتها.
- توزيع الديمة وفقاً لأحكام الشريعة يحقق العدل ويمنع نشوء الخلافات أو الثأر.

2. التوصيات:

- ضرورة توعية المجتمعات الإسلامية بمفهوم الديه وأحكامها وفق المنهج الشرعي، لتجنب إساءة الفهم أو التطبيق.
- العمل على دراسة مقاصد الشريعة في تشريع الديه بشكل أعمق لبيان علاقتها بتحقيق الأمن والعدالة في المجتمع.
- تعزيز ثقافة التكافل الاجتماعي التي تظهر في تحمل العاقلة للدية، مما يسهم في تقوية الروابط الأسرية والمجتمعية.

الخاتمة :

يتجلی من خلال أحكام الديه في التشريع الإسلامي مدى حکمة الله سبحانه وتعالی في تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، بما يضمن الحفاظ على النفس والمجتمع، وتحقيق العدل. ولذا فإن هذا النظم الرباني يظل نموذجاً عدلياً متكاملاً يجمع بين الرحمة والردع، بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء.

الهوامش

- (¹) ابن قدامة المقدسي، "المغنى"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، دار هجر، القاهرة، 1992م، ج 10، ص 25.
- (²) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1964م، ج 5، ص 320.
- (³) محمد أبو زهرة، "الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي"، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م، ص 145.
- (⁴) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 475.
- (⁵) "صحيح البخاري"، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة، 1987م، ص 112.
- (⁶) عبد القادر عودة، "التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي"، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، 2001م، ج 2، ص 308.
- (⁷) "أحكام الديه في الفقه الإسلامي"، محمد بن سعد بن عبد الله، مكتبة العلوم والحكم، 2004م، ص 184.
- (⁸) "الديه والعدالة الاجتماعية في الإسلام"، عبدالرحمن بن عبد الله العبدالله، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م، ص 221.
- (⁹) "الفقه الإسلامي وأدلته"، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1996م، ص 128.
- (¹⁰) ابن قدامة، "المغنى"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1992م، ج 9، ص 266.
- (¹¹) ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م، ج 2، ص 354.
- (¹²) محمد أبو زهرة، "الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998م، ص 145.
- (¹³) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 478.
- (¹⁴) أبو الحسن المأوردي، "الأحكام السلطانية"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م، ص 210.
- (¹⁵) "الفقه الإسلامي وأدلته"، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1996م، ص 150.
- (¹⁶) "الحدود في الشريعة الإسلامية"، محمد بن عبد الله، مكتبة التراث، 2002م، ص 198.
- (¹⁷) "أحكام الديه في الفقه الإسلامي"، عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية، 2010م، ص 75.
- (¹⁸) "نظريّة العدالة في الإسلام"، عبد الرحمن بن محمد الهليل، مركز دراسات العدالة، 2015م، ص 202.
- (¹⁹) عبد القادر عودة، "التشريع الجنائي الإسلامي"، دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة، 2001م، ج 2، ص 308.
- (²⁰) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 475.
- (²¹) محمد علي السادس، "الفقه على المذاهب الأربع"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م، ج 3، ص 350.

- (²²) عبد الكريم زيدان، "المفصل في أحكام المرأة والأسرة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1995م، ج 3، ص 180.
- (²³) ابن قدامة، "المغني"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1992م، ج 9، ص 274.
- (²⁴) ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتضى"، دار الحديث، الطبعة الأولى، 2004م، ج 2، ص 362.
- (²⁵) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1964م، ج 8، ص 134.
- (²⁶) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 483.
- (²⁷) عبد القادر عودة، "التشریع الجنائی الاسلامی"، دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة، 2001م، ج 2، ص 315.
- (²⁸) "الدية في الشريعة الإسلامية وأثرها في منع النزاعات"، أحمد بن علي العيسى، دار المعرفة، الرياض، 2012م، ص 142.
- (²⁹) "الفقه الإسلامي وتطبيقاته في العصر الحديث"، عبد الكريم زكريا، دار الفكر، 1998م، ص 110.
- (³⁰) "أحكام الجنائيات في الشريعة الإسلامية"، يوسف القرضاوي، دار السعادة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004م، ص 215.
- (³¹) محمد أبو زهرة، "الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998م، ص 156.
- (³²) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 486.
- (³³) صحيح البخاري، كتاب الديات، حديث رقم 6890.
- (³⁴) صحيح مسلم، كتاب الحج، حديث رقم 1679.
- (³⁵) محمد أبو زهرة، "الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998م، ص 134.
- (³⁶) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 472.
- (³⁷) عبد القادر عودة، "التشریع الجنائی الاسلامی"، دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة، 2001م، ج 2، ص 292.
- (³⁸) أبو الحسن المأوردي، "الأحكام السلطانية"، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1985م، ص 214.
- (³⁹) ابن قدامة، "المغني"، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، 1992م، ج 9، ص 279.
- (⁴⁰) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1964م، ج 5، ص 328.
- (⁴¹) وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1996م، ج 6، ص 479.
- (⁴²) عبد الكريم زيدان، "المفصل في أحكام المرأة والأسرة"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1995م، ج 11، ص 182.
- (⁴³) ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتضى"، دار الحديث، الطبعة الأولى، 2004م، ج 2، ص 366.
- (⁴⁴) محمد علي السادس، "الفقه على المذاهب الأربعة"، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1987م، ج 3، ص 355.
- (⁴⁵) "الدية وأثرها في تيسير العدالة القضائية"، عبد الله بن سعيد بن عبد الله، دار القلم، مكة، 2014م، ص 145.
- (⁴⁶) "مبادئ العدالة في الإسلام"، أحمد بن محمد الجهنمي، دار الفاروق، 2009م، ص 80.

المصادر

- القرآن الكريم

1. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، دار الحديث، الطبعة الأولى، 2004م، الجزء الثاني.
2. ابن قدامة المقدسي، المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، دار هجر، القاهرة، 1992م، الجزء العاشر.
3. أبو الحسن المأوردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1985م.
4. أحكام الجنائيات في الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي، دار السعادة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004م.
5. أحكام الدية في الفقه الإسلامي، عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية، 2010م.

6. أحكام الديمة في الفقه الإسلامي ”، محمد بن سعد بن عبد الله، مكتبة العلوم والحكم، 2004م.
7. الحدود في الشريعة الإسلامية ”، محمد بن عبد الله، مكتبة التراث، 2002م.
8. الديمة في الشريعة الإسلامية وأثرها في منع النزاعات ”، أحمد بن علي العيسى، دار المعرفة، الرياض، 2012م.
9. الديمة وأثرها في تيسير العدالة القضائية ”، عبد الله بن سعيد بن عبد الله، دار القلم، مكة، 2014م.
10. الديمة والعدالة الاجتماعية في الإسلام ”، عبدالرحمن بن عبدالله العبدالله، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م.
11. صحيح البخاري، كتاب الدييات.
12. صحيح مسلم، كتاب الحج.
13. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي ”، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، 2001م، ج 2.
14. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، 2001م، الجزء الثاني.
15. عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والأسرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1995م، الجزء الحادي عشر.
16. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1964م، الجزء الثامن.
17. محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998م.
18. محمد علي السايس، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م، الجزء الثالث.
19. وهبة الرحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، الطبعة الرابعة، 1996م، الجزء السادس.



Blood Money In Islam And Its Impact On Achieving Social Justice

Adnan Baqer Mohammed

Al-Mustansiriyah University / College of Basic Education

adnanbaker.m.81@gmail.com

Abstract

This research addresses the topic of Diyyah (Blood Money) and its Rulings in the Holy Qur'an, focusing on its applications through the book "Al-Wafi." The research aims to explain the concept of Diyyah in Islam, its types, and the associated Islamic rulings as stated in the Qur'anic verses and the Sunnah. It also highlights the wisdom behind legislating Diyyah, its role in achieving social justice, deterring crime, and preserving human life.

The research is structured into four main sections:

- First Section: Definition of Diyyah and its legal foundation, explaining its meaning and references in the Qur'an.
- Second Section: Types of Diyyah and its rulings, including Diyyah for life and injuries, with distinctions between aggravated and reduced forms.
- Third Section: Aggravation of Diyyah and its impact, addressing reasons, time, and place, as well as its role in deterrence and justice.
- Fourth Section: The impact of Diyyah on achieving social justice, emphasizing its role in fostering social solidarity, preventing revenge, and resolving disputes.

The study concludes that Diyyah is a comprehensive legal system aimed at deterrence, compensation, and safeguarding human dignity, exemplifying the inclusiveness and justice of Islamic Sharia.

Keywords: Blood Money, Rulings - Al-Wafi Book by Al-Kashani.